مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الخامس والعشرون - المجلد الثاني - التاريخ - آذار 2025 م
doi.org/10.52866/esj.2025.02.25.14

النخبة اليهودية ودورها في القضاء العراقي
داود سمره أنموذجاً 1878 - 1960

أ.م.د. زهراء عبد العزيز سعيد ، هبة نعمه عباس منخي
الجامعة العراقية / كلية التربية للبنات - قسم التاريخ

مستخلص:

حظي تاريخ اليهود في العراق باهتمام واسع من المؤرخين والباحثين العراقيين والأجانب وانجزت الكثير من البحوث والرسائل والاطاريح الجامعية التي ناقشت مختلف الجوانب من حياة الطائفة اليهودية في العراق، الا ان هذه الدراسات لم تتناول دراسة نخبة من الشخصيات اليهودية التي اثرت في المجتمع العراقي قضائياً.

لذا وجدت من المهم البحث في هذا الموضوع لتسليط الضوء على هذه النخبة في مجال القضاء والتي تميزت بمواقفها، على الرغم مما تعرضت له في مراحل كثيرة للضغوط والاحداث التي حصلت في العراق تجاه اليهود.

ومن خلال الدراسة المقدمة سندرك هل تستحق النخبة اليهودية دراسة علمية سيكون هذا التساؤل محور، لذلك ركز البحث عن النخبة اليهودية ودورها في القضاء العراقي داود سمره انموذجاً (1878–1960).

The Jewish Elite and Their Role in the Iraqi Judiciary:
David Samra as a Model 1878-1960

Asst. Prof. Zahraa Abdulaziz Saaed, Ph.D. ، HIBA NEAMAH ABBAS MANKHI

ABSTRACT:

While the historical line of Jewish in Iraq has been widely documented by both Iraqi and international scholars through numerous studies, theses, and dissertations, a notable gap exists regarding the specific examination of influential Jewish individuals who significantly influences on the judicial of the Iraqi society.

Therefore, I found researching on this topic is important central to shed light on this elites in the field of judiciary, which was distinguished by their positions despite the pressures and events that occurred in Iraq towards Jews.

Through this study, we discover whether the Jewish elite in Iraq and David Samra, as a model, worth a scholarly examination. This analysis will serve as the pivotal point of the research. Thus, the research focusses on the Jewish elite and their role in the Iraqi judiciary, with David Samra as a model (1878-1960).

المقدمة

تمتعت الطائفة اليهودية بجميع الحقوق المدنية، ولم يتعرضوا لاي اضطهاد خلال حكم الدولة العثمانية، واستمر الحال حتى قيام الحرب العالمية الأولى، إذ رحب اليهود بالاحتلال البريطاني للعراق 1914 1921- ، حالهم حال اغلب العراقيين وتم اسناد المناصب المهمة في الحياة العامة الحكومية والتجارية، وايضاً كان لهم دور في وضع الأسس لتشكيل الدولة العراقية وفي خدمتها والعمل على تحقيق مصالحها، فكانت شخصية داود سمره من النخب المميزة التي أدت دوراً بارزاً في مجال القضاء العراقي للمدة 1878 1960.

تضمن البحث مقدمة ومبحثين وخاتمة تضمنت الاستنتاجات العامة التي توصلت اليها اما المبحث الاول تناول السيرة الذاتية لداود سمره، ولادته، نشأته، دراسته في العراق وسفره لدراسة الحقوق في اسطنبول اما المبحث الثاني نتطرق الى اشتغاله بالمحاماة ثم استعانة الادارة البريطانية به بعد الاحتلال في تأسيس المحاكم القضائية عمل كتدريسي في مدرسة الحقوق عام 1919، ونظراً لمكانته العلمية ودوره في القضاء وتضلعه كان له دوراً في محكمة التمييز وديوان التفسير الخاص والمحكمة العليا فضلاً عن مؤلفاته القانونية وكتابته لمذكراته الشخصية.هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على النخبة اليهودية في العراق واهميتها في المجتمع العراقي بشكل عام وأثرها في الناحية القضائية بشكل خاص.

مشكلة الدراسة:

تكمن في التوصل الى توثيق حقيقي لعمل داود سمره القضائي من خلال تقصي الحقائق الموثوقة عنه وسد النقص في تتابع سيرته الذاتية او اعتمدت على المذكرات الشخصية والوثائق، إذ لم يتوفر أي كتاب يوثق هذه السيرة سواء كان اكاديمياً او مذكرات الساسة التي نشرت مسبقاً.

هيكلية الدراسة:

قسم البحث الى مبحثين الأول: تناول السيرة الذاتية، ولادته، نشأته، دراسته الابتدائية والجامعية.

المبحث الثاني: تطرق الى عمله في مجال القضاء من بعد عام 1905 واستعانة الإدارة البريطانية في تأسيس المحاكم العراقية والتدريس في مدرسة الحقوق وعمله في محكمة التمييز وديوان التفسير الخاص والمحكمة العليا.

المبحث الأول:

السيرة الذاتية لداود سمره 1878

اولاً- مفهوم النخبة

يعد مفهوم النخبة امراً ضرورياً في كل المجتمعات كونه من المسائل المهمة ذات الصلة المباشرة بحياة الانسان، تطرق عددٌ من الفلاسفة قديماً وحديثاً لمفهوم النخبة ولا سيما الفيلسوف اليوناني افلاطون (Plato 347-427 ق.م)، الذي تحدث عن طبقة الحكماء، ثم استخدام مفهوم النخبة في القرن السابع عشر في حقل التجارب، ثم امتد استخدامها ليشمل الإشارة الى فئات اجتماعية متفوقة كقادة الجيش وغيرهم، وفي مطلع القرن العشرين ظهرت بعض الدراسات الاجتماعية التي تناولت مفهوم النخبة وكانت هناك آراء كثيرة بشأنها، إذ رأى عالم الاجتماع الإنكليزي توم بوتومور (Tom Bottomor)، بأن النخبة هم القلة ذات الأهمية

الكبيرة في المجتمع[1]، يبقى مصطلح النخبة من بين المصطلحات التي لم يجد لها المفكرون او الفلاسفة مفهوماً محدداً، وتضم النخبة القلة من الموهوبين والاثرياء وتشكل جماعات من افراد متميزين، وبذلك فهم أولئك الجماعات المتميزة في أدائها وافكارها او مستواها الاجتماعي عن باقي الفئات في المجتمع[2]، اذا النخبة موجودة في المجتمعات والمجالات كلها غير انها تختلف من حيث القوة والاهمية من مجتمع لآخر.

عُرف مفهوم النخبة في بعض الموسوعات الأجنبية، إذ عرفت الموسوعة البريطانية النخبة بأنها اقوى مجموعة من الناس في المجتمع، ولها مكانة واعتبار متميزان، اما الموسوعة الفرنسية فرأت في النخبة اشخاصاً وجماعات يمتلكون القوة والتأثير بما يؤهلهم لصياغة تأريخ مجتمع ما من خلال اتخاذ القرارات واقتراح الافكار[3].

ثانياً- ولادته

هو داود بين شوعه بن الياهو بن شموعه بن حسقيل سمره، ولد في بغداد في 2 طبيث عام 5638 عبريه، اما ميلادياً في 8 كانون لثاني من عام 1878، في منطقة السعدون، من ابوين يهوديين متوسطي الحال، في حين كانت ولادة والده عام 1840 وعبرياً عام 5600، والذي عمل بزازاً أي (بائع اقمشة) بالمفرد، وامه كحيلة بنت يعقوب عوبديا، وكان لأخوته روبين والياهو دكان لبيع الاقمشة بالمفرد، وله ثلاث اخوة وثلاث اخوات وهم (الياهو، روبين، يعقوب، صالحة، مسعودة، سارة) وله ثلاث اعمام وعمة واحدة وهم (حسقيل، عبد الله، إبراهيم، حبيبة) وتدعى ام ابيه سارة وام امه مسعودة، سكنت عائلته مع اعمامه في بيت جده شوعه والذي عرف بـ(بيت شوعه سمره) وملكاً لجده ثم اشتراه أبو داود من ابيه وأصبحت ملكاً له مع ذلك بقيت تعرف بهذا الاسم[4]، خلال عام 1880 وحين كان عمره اربع سنوات هاجر عمه عبد الله الى منطقة تدعى الحي مع عائلته تاركاً بيت شوعه سمره، ثم توفي جده عام 1890 وكان عمره اثنى عشر عاماً، طلب داود سمره من ابيه الدخول بمدرسة الاليانس الا انه رفض[5].

ان سبب رفض والده خوفاً من اهماله ممارسة شعائر الديانة الموسوية[6]، ثم تدخلت والدة داود والحت بشدة من اجل اقناع حسقيل الذي اشترط عليه ان لا يهمل صلاته واداءها بأوقاتها إذ كانت

(1) فتحي سيد فرج، ثقافة النخبة المصرية ودورها في التنمية، الحوار المتمدن، صحيفة عراقية، العدد 2496، 15 كانون الأول 2008.

(2) فرجي الباد، نظرية النخبة، الحوار المتمدن، صحيفة عراقية، العدد 2878، 4 كانون الثاني 2010.

(3) وليد عبود محمد، النخبة العراقية واليابان، طه الهاشمي أنموذجاً، العراق واليابان في التاريخ الحديث التقليد والحداثة، بغداد، مؤسسة مصر، 2010، ص233.

(4) مجيد حميد موسم اللامي، سؤدد عبد الحسن سبتي الربيعي، المدارس الجعفرية في بغداد التأسيس والتطور من عام (1908 – 1958)، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد 2، ج 1، ص217؛ مير بصري، اعلام اليهود في العراق الحديث، ط1، دار الوراق، لندن، 2006، ص73.

(5) داود سمره، مذكرات داود سمره، دار ميزوبوتاميا، 2012، ص10.

(6) الديانة الموسوية: هو دين التوحيد الخالص وضع أساسها على الكلمات العشر التي امر الله سبحانه وتعالى النبي موسى عليه السلام، وأوصى الله بالراحة يوم السبت من كل أسبوع، واكرام الاب والام، وان لا تقتل ولا نسرق ولا تشهد شهادة الزور ولا تحسد. للمزيد ينظر: رجاء عبد الحميد عرابي، سفراء التاريخ اليهودي، ط1، دمشق للنشر والتوزيع، 2004، ص43.

عائلته متدينة لكن غير متشددة او متعصبة، فكان جواب داود بالوعد على ذلك نتيجة لحرص اهله عليه الى جانب انه كان يخشى الذهاب لوحده ويهاب المدرسين ولم يكن متعود على مواجهتهم لذلك رافقته اخته الكبرى مسعودة في بداية التحاقه واستمر الحال لمدة ستة اشهر، بعدها تأقلم على الذهاب الى المدرسة لوحده ونظراً لعدم رغبة والده الالتحاق بالمدرسة، اضطر ان يسجل نفسه من المحتاجين للحصول على اللوازم المدرسية دون ان يزعج والده على الرغم من ان والده لم يكن محتاج الى المال، وكان يحصل على بعض الهبات النقدية والملابس التي كانت توزعها إدارة المدرسة على الطلاب المحتاجين بين وقت وآخر مجاناً [1].

بدء داود تعليمه في مدرسة الاليانس [2]، وفي منتصف عام 1894 التحق بالإعدادية الحكومية [3].

اكتسب داود سمره العديد من الخبرات من تعلمه اللغتين لتركية والفرنسية [4]، لم تنتهي رغبة داود سمره في الحصول على بعثة الى باريس لكن هذه المرة الى اسطنبول لدراسة الحقوق [5]، إذ ان هذه المدرسة الأولى من نوعها فضلاً عن ان مدارس بغداد تقوم بأرسال الطلبة الأوائل على نفقتها الخاصة، وان تلك البعثة شملت داود، على اثر ذلك تمكن من تأمين نفقات المعيشة في اسطنبول، توجه داود الى مدير المصرف العثماني ليودع المبلغ الذي جمعه من التدريس وليأخذ ما بقي بذمته لقاء إعطاءه الدروس، واعلمه عن مشروعه بالسفر الى اسطنبول لإكمال دراسة الحقوق، في حينها سأله مدير المصرف {ماذا سوف تعمل بعد تخرجك من كلية الحقوق. اجابه داود (المحاماة)، استغرب من جوابه وقال له باللغة الفرنسية: (انت المحاماة ! ... الا تعلم ان من يرغب ان يكون محامياً يجب ان يكون قد خلق للمحاماة؟} [6].

ظل كلام مدير المصرف يراود فكر داود وقال في قرار نفسه (من حقه ان يقول إذ كان يعهد في قله الكلام وهدوء الطبع، بينما لا يكون المحامي عادة الا ثائراً كثير الكلام)، ثم أجاب بهدوئه المعتاد، نعم! ... فإن سلاحي هو القانون ولا يمكن ان اخسر

(1) داود سمره، المصدر نفسه، ص11.

(2) مدارس الاليانس: تأسست عام 1864 في بغداد، من قبل جمعية الاتحاد الاسرائيلي، مديرها المسيو ماكس ومساعده اسحق لورين، تم تنظيم منهاجها على غرار المدارس الابتدائية الاوربية، وقد شمل منهاجها اللغة العربية والانكليزية والتركية والتاريخ والجغرافية والكيمياء، وان نظام الدراسة فيها ستة سنوات، ونفقاتها وضعت من قبل الجمعية، ولم يقتصر اهتمام الطائفة اليهودية بأنشاء مدارس الأليانس في بغداد فقط بل تم افتتاح فروع في جميع المدن، منها البصرة عام 1903، والموصل عام 1907، والحلة عام 1907، وهناك مدارس اخرى فتحت في اربيل ودهوك وزاخو. للمزيد ينظر: عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني (1917-1638)، دار الرافدين، 2017، ص114.

(3) المدرسة الإعدادية الحكومية: هي احدى مدارس اليهود تأسست عام 1891، تولى إدارة المدرسة الأستاذ سليم سامي، تألفت المدرسة من سبعة صفوف ثلاث ابتدائية وصفان متوسطة وصفان اعدادية، وقد سعى مديرها سليم سامي بارسال الطالبين الأوليين من الصف المنتهي الى اسطنبول للالتحاق بالمدارس العالية على نفقة الحكومة. للمزيد ينظر: الموقع الالكتروني، تم زيارة الموقع بتاريخ (5/ تشرين الثاني/ 2023) www.ahewar.orq.

(4) داود سمره، المصدر السابق، ص20.

(5) محمود خالص، ذاكرة الورق في ستون عاماً من تاريخ العراق الحديث في يوميات محمود خالص، ت: وليد محمود خالص، ج1، ط1، دار الفارس، بيروت، 2010، ص78.

(6) داود سمره، المصدر نفسه، ص20.

دعوى وانا محق بها ما دمت مسلحاً بالقانون[1].

بذلك صمم داود على تحقيق حلمه لإكمال دراسته والحصول على شهادة (القانون)، قبل السفر بعدة أيام ذهب داود لتوديع الأصدقاء وبعدها الى دلتاوة (الخالص)[2]، لوداع اهله بعد ان ترك والده منطقة الحي، لابد ان ننوه ان السبب الذي دفع اهله مغادرة بغداد والسكن في دلتاوة كان بقصد الإقامة وكسب العيش بعد الظروف المادية الصعبة التي دفعت بوالده الى رهن الدار، ثم قصد بعقوبة لتوديع عمه إبراهيم واخوه روبين قاضياً ليلة واحدة في دلتاوة، وعند رجوعه الى بغداد رافقه والده وقال له عند توديعه باكياً (هل سأراك بعد هذا)، فأنزعج داود لبكاء والده لأنه كان يتشاءم من بكاء احد افراد اسرته ولا سيما عند السفر[3]، قرر داود ان يكون يوم الاحد صباحاً موعداً لسفره في أوائل آب عام 1899 وبصحبة نعيم[4]، ووصلا اسطنبول في الرابع عشر من أيلول عام 1899، بعد سفرة استغرقت أربعون يوماً[5]، نزلا في احدى الخانات[6]، صباحاً ذهب الى كلية الحقوق لتسجيل اسمه، للانتظام في المرحلة الأولى من كلية الحقوق، بعد ستة أسابيع من سفره خصص له والده مصروفاً في الشهر الواحد ثلاثة مجيديات[7].

الا ان هذا المبلغ لم يكن كافياً لسداد مصاريف الدراسة والعيش، كان ابن عم والدة داود يعيش في اسطنبول، وهو رجل ثري جداً اسمه شوع عوبديا، حيث طلب داود منه ان يخصص له مبلغاً من المال على ان يعيده بعد انتهائه من الدراسة، لذلك وافق شوع عوبديا وخصص لهُ نصف ليرة شهرياً إلى جانب ذلك وافق داود العمل عندهُ بوظيفة تحرير مكاتب شوع من الفرنسية والتركية

(1) فتحي الجواري، المصدر السابق، ص100-101؛ داود سمره، مذكرات داود سمره، ص21-20.

(2) دلتاوة (الخالص): هي مركز قضاء الخالص، تبعد مسافة عن بعقوبة (20) كيلو متراً شرقاً، يبلغ عدد نفوسها (11887) نسمة وان البعض يكتبها ويلفظها (ديلتاوة) اصلها دولة آباد وقد جرى عليها التصحيح اللفظي فاصبحت دلتاوة، في قديم الزمان كانت دلتاوة من قرى النهروان، وقد تم العثور على اسمها بشكل متقور على جدران مصلى المدرسة المعروفة اليوم بجامع مرجان في بغداد. للمزيد ينظر: جمال بابان، أصول أسماء المدن والمواقع العراقية، ج1، ط2، دار الثقافة والنشر الكردية، بغداد، 2013، ص117-116.

(3) داود سمره، المصدر السابق، ص23.

(4) نعيم زلخة: ولد في بغداد عام 1879، أكمل دراستهُ الاعدادية في المدرسة الأليانس والمدرسة الاعدادية الحكومية، انتقل إلى أسطنبول حاصلا على شهادة الحقوق عام 1905، مارس مهنة المحاماة، وبعد ذلك عين عضو في محكمة استئناف الموصل ثم مدعياً عاماً في ولاية البصرة، وعضو في محكمة بيروت عام1911، في عام 1925 انتخب نائباً عن بغداد في دورتين انتخابيتين، وفاه الأجل في 16 شباط 1929، بعد صراع طويل مع المرض. للمزيد ينظر: مير بصري، أعلام اليهود، ص83؛ لفته عبد النبي الخزرجي، يهود العراق ودورهم في استعادة الأرث الحضاري لوادي الرافدين، دار الفرات للثقافة والإعلام، بابل، 2018، ص235-236.

(5) داود سمره، المصدر السابق، ص25.

(6) الخانات: تعددت الآراء بأصل الكلمة، فهي تعني الحانوت كما تدل على المتجر او المكان الخاص بالتجار، وتعني ايضاً منزل المسافرين والقوافل، وكلمة خان هي مرادفة لكلمة فندق، ويتكون الخان عادة من اربع غرف او اكثر ويكلف بالقيام على إدارة اعمال الخدمات في الخان صاحب الخان. للمزيد ينظر: علي كامل حمزة السرحان، خانات الحلة في العهد الملكي، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل، 2011، ص36-3.

(7) ذكر داود سمره في مذكراته انه كان في شعبة (ب). للمزيد ينظر: داود سمره، المصدر السابق، ص25.

والعربية والعبرية مقابل أجرة قدرها أربعون فلساً عن كل مكتوب يحرره داود، وبذلك تحسنت نسبياً الأحوال المادية لداود[1].

لم تكتمل فرحة داود سمره بتحسن اموره المادية مدة طويلة بسبب انقطاع والده ان ارسال المكاتيب بين حين وآخر، إذ كان متعوداً على مراسلة ابيه شهرياً وزادت المدة عن اكثر من ذلك مما اقلقه، وبينما كان داود جالساً في غرفته جاء موزع البريد وسلمه كتاباً محرراً بخط أخيه الأكبر الياهو، فتحه داود وكانت ملامح الخوف مسيطرة عليه وأول ما قرأه (اما عن قضية المرحوم) وهما فهم داود ان والده توفى واصابه ذهول وحزن شديدين واخذ يبكي بحرقة والدموع تترقرق من عينيه وهو يتذكر كلمات ابيه عندما ودعه للسفر حين قال (هل سأراك بعد هذا يا ولدي) لقد تأثر داود سمره بوفاة والده الذي كان يعد مثله الأعلى وقدوة له[2]، ووفاته تعني انقطاع المال عن داود إذ تقلصت المعيشة من جديد.

شكلت سنوات دراسة داود سمره في كلية الحقوق عبئاً ثقيلاً عليه، فكان ما بين حضوره لدروسه في الكلية وتدريسه لأبناء الطبقة العالية واشتغاله بالمحاماة، ومع انتهاء العام الدراسي للمرحلة المنتهية في كلية الحقوق البالغة أربع سنوات، تفرغ داود سمره للتحضير للامتحان النهائي الذي اجتازه بنجاح تام بعد ذلك قرر العودة الى بغداد بعد ست سنوات، ترك داود سمره اسطنبول في الثامن عشر من نيسان عام 1905، وصل الى بغداد خلال شهر آيار من العام، واستقبل استقبالاً حاراً ودموع الفرح تنهار من اعين داود وأهله[3].

ثالثاً- زواجه وحياته العائلية

بعد ان أكمل الدراسة وحصل على شهادة الحقوق خطب داود سمره شقيقة زميله نعيم زلخة، والتي كانت تدعى صالحة ولم يتم الزواج منها الا في أوائل تشرين الأول من عام 1906، إذ انجبت له خمسة أولاد اثنان من الذكور وثلاثة من البنات[4]، توفيت زوجته صالحة بعد زواج لم يستمر الا ستة عشر عاماً حزن داود عليها حزناً شديداً وأعطى وعداً لنفسه بعدم الزواج بعدها، كان عمره لا يتجاوز الرابعة والاربعون عاماً، رغم استمرار والحاح الأقارب والأصدقاء عليه بالزواج لكنه أصر على قراره بتربية ابناءه وتعليمهم[5].

المبحث الثاني: النشاط القضائي لداود سمره في المحاكم العراقية

اولاً- نشاطه القضائي

عند عودته الى بغداد بعد قضاءه سنوات عديدة من الدراسة والاجتهاد، استأجر داود مع صديقه نعيم غرفة في أحد الخانات ليتخذها مكتباً لمدة ستة أشهر، وواظب على الجلوس في المكتب صباحاً ومساءاً دون ان يحصل على أي مراجعة، والسبب في ذلك يعود ان زميلاً له في الإعدادية يدعى (منشي

(1) داود سمره، المصدر نفسه، ص23.

(2) داود سمره، المصدر نفسه، ص36-35.

(3) أنور شاؤول، قصة حياتي في وادي الرافدين، د.ط، منشورات رابطة الجامعين اليهود النازحين من العراق في إسرائيل، القدس، 1980، ص125.

(4) بناته وأولاده حسب ولادتهم (نادرة عام/ 1907، فريد عام/ 1910، هدية/ 1912، خيرية عام/ 1915، احسان عام/ 1917)، داود سمره، المصدر السابق، ص 85.

(5) داود سمره، المصدر نفسه، ص85؛ القضاء (جريدة)، العدد 32، أيلول/ 2017.

حكيم) قد اساء بسمعته إذ اشاع بين الناس ان داود عاد الى بغداد دون ان يحصل على شهادة تخرج[1].

مما دفع به ان يراسل استاذه ناجي السويدي[2]، لكي يحصل على شهادة التخرج التي كان بأمس الحاجة اليها والتي تؤهله لمزاولة مهنة المحاماة، لذلك طلب من استاذه ان يتواصل مع إدارة الكلية لتسرع في ارسالها[3]، بعد استلامه للشهادة أدى اليمين القانوني من اجل أداء مهنة المحاماة، رجى داود الوالي مجيد بيك (1906-1905) ان يعينه وكيلاً للخزينة وتم تعينه عام 1905[4].

بعد وصول جمعية الاتحاد والترقي[5]، الى دست الحكم صدر الدستور العثماني الذي فتح آفاقاً امام اليهود وساعدهم على التقدم والانتعاش، إذ أتيحت لشبابهم ولأول مرة فرصة الالتحاق بالمدارس العسكرية العثمانية تعيينهم ضباطاً في الجيش العثماني، وازداد الدور السياسي ليهود بغداد بعد تمثيلهم في مجلسي المبعوثان مما شجعهم على الانفتاح أكثر على المجتمع العراقي[6].

وعم الفرح في نفس داود عندما علم بالانقلاب العثماني عام 1908[7]، قائلاً: (تبدلت الإدارة المستبدة السابقة بإدارة مفيدة تعمل بدستور وان الحكومة اخذت تعطي رواتب الموظفين بانتظام)، إذ سابقاً كان الموظف يأخذ راتبه حسب المحسوبية

(1) داود سمره، المصدر نفسه، ص51.

(2) ناجي السويدي (1882 - 1942) هو إبراهيم بن يوسف السويدي، ولد في بغداد، تلقى تعليمه في المدارس الدينية الفقهية، ثم درس الحقوق في إسطنبول وتخرج عام 1905، ومن ثم عمل في القضاء في لواء البصرة ثم لواء بغداد، وبعدما تأسست الحكومة العراقية 1921، انتخب لعضوية البرلمان ثلاثة مرات في المدة من 1925 - 1933، درس المرحلة الثالثة في كلية الحقوق في إسطنبول، ساهم في وضع القانون الأساسي العراقي 1925، وقد شغل منصب وزير العدل بين عامي 1923 و1925، وكان أول نقيب للمحامين العراقيين، توفي في 23 كانون الثاني 1941، خالد احمد الجوال، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي من 1920 الى 1958، ج2، ط1، بغداد، 2013، ص183-191.

(3) داود سمره، المصدر السابق، ص52.

(4) ازهار عبد علي الربيعي، النخبة اليهودية في العراق والهوية العراقية (1952-1920)، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2016، ص50؛ احمد عادل عبد الرضا علي العكيلي، أنور شاؤول ودوره الفكري في العراق حتى عام 1971 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2016، ص37.

(5) جمعية الاتحاد والترقي: تعود الجذور الحقيقية لهذا الجمعية إلى عهد السلطان العثماني عبد العزيز (1861-1876)، كان نشاطها مقتصراً في بادئ الأمر على نشر الصحف، وقد شكلت لها فروع في العواصم الأوربية في القدس، وأيضاً فتحت لها فروع في معظم الولايات العثمانية ومنها العراق. في عام 1889 بدء نشاطها السياسي يرمي إلى السلطان عبد الحميد الثاني وحيث نجحوا في ذلك عام 1909، قادوا الانقلاب وأعلنوا الدستور. للمزيد يُنظر: نادية ياسين عبد، الاتحاديون دراسة تاريخية في جذورهم الاجتماعية وطروحاتهم الفكرية أواخر القرن التاسع عشر، بغداد، 2014، ص167.

(6) فاتن محي محسن، مير بصري سيرة وتراث، ط1، دار ميز بوتاميا، المتنبي، 2016، ص٤٢-43.

(7) الانقلاب العثماني 1908: هو انقلاب قادته جمعية الاتحاد والترقي، أجبرت فيه السلطان عبد الحميد الثاني بإعادة العمل بالدستور 1876، للمرة الثانية بعد توقفه لمدة ثلاثين عاماً. للمزيد ينظر: فاضل جاسم منصور الخزعلي، مجلس المبعوثان العثماني واهم نواب العراق المشاركين فيه (1914-1876)، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، العدد72، كانون الأول 2019، ص532.

والمنسوبية [1]، على اثر ذلك رغب داود بالانتماء الى الوظائف الحكومية، لذا عين حاكماً في محكمة استئناف الموصل في تموز عام 1909[2]، إذ كانت هذه اول وظيفة حكومية يتقلدها داود سمره بعد انقلاب عام 1908، الا انه لم يستمر بوظيفته سوى ثلاثة اشهر[3]، ثم انتقل الى بغداد لتفضيله العمل فيها واصطحب جميع افراد عائلته وكان ذلك خلال شهر كانون الثاني من عام 1910[4].

غدا داود في منصب الحاكمية في محكمة استئناف بغداد حتى نهاية آيار من عام 1914، أي قبل قيام الحرب العالمية الأولى ثم عين في حاكمية استئناف الشام رافضاً الذهاب اليها مقدماً استقالته [5]، يمكن ان نقول ان تقديم استقالته يعكس موقفاً شخصياً قوياً ورغبة في البقاء مخلصاً لوطنه مؤكداً على مساهمة اليهود العراقيين في بناء مؤسسات الدولة، الى جانب رفضه لتحمله عناء مشقة السفر تاركاً اهله ووطنه.

ثانياً- نشاطه القضائي في المحاكم العراقية

بعد قيام الحرب العالمية الأولى في 2 آب عام 1914 تعرضت سلطة الاحتلال البريطاني لمصاعب ناتجة عن سوء التنظيم الإداري والقضائي، فبادرت الى انشاء مؤسسات إدارية وقضائية جديدة لا سيما بعد ان تعرضت الى اعمال السلب والنهب وانسحاب الموظفين العثمانيين من وظائفهم، إذ عملت الى إدارة الشؤون القضائية بما يتفق ومصالح رعاياها في العراق، لذا كلفت الإدارة البريطانية جورج نوكس George Knox و ايدغار بونهام كارتر Edgar Bonham Carter[6]، تسهيل معالجة القضايا في البلاد وتشريع قوانين جديدة وتأسيس محاكم[7]، فأستعانت الإدارة البريطانية برجال قضاء من الطائفة اليهودية يتميزون بمستواهم الثقافي والتعليمي واتقانهم اللغات الأجنبية من ضمنهم داود سمره[8].

(1) داود سمره، المصدر السابق، ص58.

(2) نبيل عبد الأمير الربيعي، معجم اعلام اليهود في العراق (721 ق.م1974-)، ج1، د.ط، دار الفرات للثقافة والاعلام، بابل، 2017، ص134.

(3) داود سمره، المصدر نفسه، ص62.

(4) مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، ط1، دار الحكمة، لندن، 2004، ص563 ؛ يوسف غنيمة، نزهة المشتاق في تاريخ اليهود والعراق، ط٤، دار الوراق، بيروت، ٢٠٠٩، ص277.

(5) داود سمره، المصدر نفسه، ص62.

(6) أيدغار بونهام كارتر (1870 – 1956): ولد في 1870 في مدينة لندن، أكمل دراستهُ في جامعة أكسفورد، شُغل منصب السكرتير القانوني في السودان حتى عام 1919، عُين ضابطاً قضائياً أول في العراق، ومن ناظراً للعدلية العراقية، في عام 1920 عُين مستشاراً عدلياً في الوزارة وقام بوضع نظاماً قانونياً يتلائم مع الإمبراطورية العثمانية، في 23 آيار عام 1921 غادر العراق، توفي في عام 1956. للمزيد ينظر: حسام كريم الجبوري، وزارة العدل العراقية دراسة في هيكليتها الإدارية ومهامها القضائية (1958 – 1968)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية العلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2022، ص5.

(7) المحاكم هي (الشرعية، البداءة، الجزاء، الاستئناف، التمييز)، صلاح عبد الهادي حليحل الجبوري، تاريخ القضاء في العراق في عهد الاحتلال البريطاني -1914 1921، دار الشؤون الثقافية العامة، 2021، ص42.

(8) منح الاحتلال البريطاني ليهود العراق الشعور بالأمان والحرية واخذ يتصرفون كانهم رعايا بريطانيون وكانوا يسدون احتياجات الإدارة البريطانية من الموظفين وقدموا لهم بعض المعلومات السياسية والاقتصادية الى الإدارة البريطانية كون هذه المعلومات لها أهمية كبيرة باعتبار اليهود لهم خبرة في المجالات العامة والأمور المالية وغيرها. للمزيد ينظر: صلاح عبد الهادي وسعيد شخير، النظام القضائي والمؤسسات القضائية في العراق دراسة في تقرير بريطاني منذ احتلال بغداد

بعد ان أكمل السير ايدغار بونهام كارتر تأسيس المحاكم في العراق دعا داود وطلب منه ان يقبل بمنصب الحاكمية في بغداد، الا انه اشترط عليه لقبول هذا المنصب ان يعطيه راتباً كافياً لتأمين معيشته وان لا يأخذ بنظر الاعتبار الرواتب الضئيلة التي كانت تدفعها الحكومة العثمانية الى موظفيها[1].

لأجل ذلك استشار داود السير برسي كوكس Percy Cox [2]، الحاكم المدني العام بذلك بدوره نصحه بقبول المنصب وخصص له راتباً شهرياً مقداره (900) روبية[3]، ويعد ذلك اعلى راتب تقاضاه موظف عراقي في ذلك الوقت، فعين حاكماً في اول محكمة بعد عهد الاحتلال وهي محكمة البداءة وكان ذلك في الأول من كانون الثاني لعام 1918[4].

في السابع من تشرين الثاني عام 1919 افتتحت المدرسة الحقوقية رسمياً في بغداد[5]، وقد بَين بونهام نظام المدرسة بعد استشارة حكام بغداد داود سمره وانطوان شماس[6].

عند تأسيس محكمة استئناف بغداد تم اختياره ليكون حاكماً نائباً حتى عام 1920[7]، مع المستر فوربس وسليمان فيضي[8]، وهكذا أصبح لداود

حتى 31 كانون الأول 1917، مجلة الأستاذ، العدد 55، 2005، ص613-612؛ ازهار عبد علي حسين الربيعي، المصدر السابق، ص26.

(1) داود سمره، المصدر السابق، ص69.

(2) السير برسي كوكس (1924-1864): وهو ضابط ودبلوماسي بريطاني، التحق بحكومة الهند عام 1884، عين موظف في الخدمة البريطانية الاستعمارية، ومقيم في الخليج العربي، في بداية عمله شغل منصب قنصل ومعتمد سياسي لبريطانيا في مسقط من عام (1904-1899)، عين اثناء الحرب العالمية الأولى ضابطاً سياسياً ورئيس للقوة البريطانية، شغل منصب المندوب السامي البريطاني في العراق من عام (1920-1923)، للمزيد ينظر: منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1995؛ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج5، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 1999، ص236.

(3) داود سمره، المصدر السابق، ص69.

(4) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات الانتداب البريطاني/ الإرادة الملكية المركزية، عنوان الملف: التقارير السنوية عن الإدارة المدنية والعدلية، رقم الوثيقة: 3/ 439، عام1919، ص1.

(5) أسست اول كلية للحقوق في اسطنبول عام 1878 والتحق عدد من العراقيين الراغبين بإكمال دراستهم فيها لعدم توفر مدرسة للحقوق في ولايات العراق كافة، وفي عام 1908 افتتح في ولاية بغداد مدرسة للحقوق ولكنها أغلقت مع قيام الحرب العالمية الأولى 1918-1914، لكن مع حاجة الإدارة البريطانية للموظفين الإداريين والقانونيين تقرر إعادة فتح المدرسة في عام 1919، وعين عدداً من خريجي كلية الحقوق في اسطنبول للإدارة والتدريس، للمزيد ينظر: تغريد عباس رشيد السعدي، كلية الحقوق العراقية (1958-1908)، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، 2013، ص21.

(6) الأوقات البصرية (جريدة)، العدد 271، تشرين الثاني 1919؛ احمد مجيد الحسن، تاريخ نقابة المحامين العراقيين (2020-1933)، ط2، 2021، ص96.

(7) اثناءها استلم داود سمره راتباً قدره ألف روبية في الشهر. د.ك.و. وزارة العدل، جدول كبار موظفي الدولة، 1925، ص51؛ أنور شاؤول، المصدر السابق، ص135.

(8) سليمان فيضي (1885 - 1951): وهو بن داود سليمان من بني عواد ولد في الموصل، التحق سليمان بالمدرسة الإعدادية في الموصل عام 1895، ثم انتقل إلى المدرسة الإعدادية العسكرية في الموصل وتخرج فيها، انتخب 1914 نائب عن البصرة وعين مدرساً في مدرسة الحقوق للتدريس التطبيقات القانونية، عام 1922

سمره دور مهم في تشكيل المحاكم العراقية نتيجة للخبرة والكفاءة العالية التي امتاز بها وساعده في ذلك عمله كمحام بعد تخرجه.

شغل منصب عضو في المجلس الجسماني في عام 1922، وفي 19 أيلول من عام 1924 ترأس مع عدد من المحامين والحقوقيين اجتماعاً في مدرسة الاليانس بشأن اصلاح عادات الزواج[1]، ثم شغل نائباً في محكمة الاستئناف عام 1923[2]، يتبين لنا من خلال ذلك ان داود سمره حصل على حظوة مكنته من ان يصعد نجمه وان يشار له بالبنان في مجال القضاء العراقي بعد رضا الإدارة البريطانية عنه.

عملت الإدارة البريطانية على تعديل نظام المحاكم إذ تحولت محكمة الاستئناف الى محكمة التمييز عام 1925 تحت إدارة القاضي البريطاني المستر جي ألكسندر Mr. G. Alexander، وداود سمره نائباً له[3].

اختير داود سمره مدرساً لتدريس ثلاث مواد (قانون أصول المحاكمات الحقوقية، الاجراء والتنفيذ، وحكام الصلح)[4]، استمر في القاء المحاضرات لمدة اثنان وثلاثون عاماً بشكل متواصل من عام 1919 حتى عام 1951[5]، تخرج على يده الكثير من الشخصيات الذين تقلدوا مناصب رفيعة كقضاة ومحامين ورؤساء ومدراء، وعد من الأساتذة الاكفاء في كلية الحقوق سواء في التدريس او الاعمال المناطة له من خلال أسلوبه الحسن وبساطته في الكلام والتدريس الى جانب احكامه العادلة وصرامته الحازمة تمكن ان يكسب حب واحترام زملائه التدريسيين وطلابه، تقربه

مارس المحاماة في البصرة ثم عين في محكمة استئناف بغداد1 كانون الأول 1922، وعندما عارض المعاهدة العراقية البريطانية عام1930، ثم اعتقاله لمدة أربعة أشهر وعلى أثر انقلاب بكر صدقي عام 1936 اعتزل السياسة واستقر في البصرة متفرغاً للمحاماة. توفي عام 1951. للمزيد ينظر: حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج1، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1995، ص89؛ خولة طالب لفتة، سليمان فيضي ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في العراق 1951-1885 ط1، مطبعة الاديب البغدادية، بغداد، 2003، ص25-11.

(1) حضر الاجتماع روبين أفندي بطاط، ابراهيم أفندي زخوم، حسقيل ناجي، ونصت اللائحة على-1يجوز تجهيز البنت من قبل وليها، وجواز تجهيزها من قبل الزوج. -2الغاء المهر بصورة قطعية بشرط التعويض المحدد واعطاء المجلس الشرعي سلطة تقدير داخل المقدار المحدد بالنظر إلى وضعية الطرفين التي تكتسب صفتها الشرعية لاجل فسخ العقد على ان لايتجاوز المبلغ بين 500 روبين والفين. للمزيد ينظر: سليمان شينه، حوادث الاسبوع في سبيل الزواج (والشروع في العمل)، مجلة المصباح، العدد 24، 18 ايلول 1924، ص 7.

(2) د.ك.و، وزارة العدل، جدول رقم (5) كبار موظفي الدولة، 1943، ص25.

(3) المسترجي الكسندر: هو خبير قانوني ولد في لندن، بدء عملهُ كرئيس لمحكمة بداءة بغداد عام 1921، ثم عين رئيساً لمحكمة استئناف بغداد بعد تأسيسها على أن يعين تحت التجربة لمدة ستة أشهر ابتداءٍ من 9 كانون الأول 1922، د.ك.و، كبار موظفي لدولة، سجل الحكومة العراقية1922، ص38 ؛ الوقائع العراقية (جريدة)، العدد7، 26، كانون الأول 1922؛ الوقائع العراقية (جريدة)، العدد34، 3 اذار 1923؛ جلاوي سلطان عبطان الخزاعي، محكمة التمييز العراق المدنية (1958-1925)، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ التراث العلمي للدراسات العليا جامعة الدول العربية، 2013، ص114.

(4) داود سمره، المصدر السابق، ص91؛ عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني (1932-1921)، دار الرافدين، 2024، ص 239.

(5) داود سمره، المصدر نفسه، ص91.

من عائلته وحبه لهم الذي جنى منه الترحيب والاحترام[1].

صدرت أرادة ملكية بتشكيل (محكمة التمييز) في الرابع والعشرين من كانون الأول عام 1925، عدت هذه المحكمة اضافة جديدة للقضاء العراقي خلال تلك المدة، وظيفتها، أن تنعقد هذه المحكمة للاستماع والبت في جميع الدعاوى التي تندرج ضمن اختصاصها والاطلاع على القضايا التي تخضع لاختصاص محكمة الاستئناف، وتمييز أيضاً الأحكام والقرارات التي تصدر عن المحاكم الحقوقية والجزائية وفقاً لنوع القضية ومدى قابليتها للتمييز قانوناً وتم معاملتهم كقضاة في المحكمة إلى جانب أن تؤلف المحكمة لجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل، إلا أن يجوز تشكيلها بعدد أقل من ذلك وفقاً للقانون للنظر في تمييز أحكام المحاكم الصلحية، كان هدف هذه المحكمة أيضاً التأكيد من أن القانون تم تطبيقه بشكل صحيح، وبمعنى آخر تتولى محكمة التمييز مراجعة الأحكام القضائية المطعون فيها لتحديد ما إذ كان القاضي قد أخطأ في فهم القاعدة القانونية، وتطبيقها، كانت ولاية بغداد مقراً لمحكمة التمييز (في منطقة القشلة).

ضمت هذه المحكمة عشرة قضاة تحت رئاسة الرئيس البريطاني ونائبه، شكلت من هيئتين حقوقية وجزائية، في بعض الأحيان يرأس نائب الرئيس كل هيئة عند انعقادها، ويمكن لرئيس المحكمة أن يتولى رئاسة أي من الهيئات عند الضرورة، وقد أحتلت هذه المحكمة مكانة علمية مهمة في مجال القضاء العراقي وتشكل قراراتها المرجع الرئيسي لجميع من يهتم بالشؤون القانونية والقضائية من القضاة وأساتذة الجامعات والمحامين وطلاب القانون، اختير داود سمره ليشغل منصب الحاكمية فيها ونائبا لرئيسها، المستر جي الكساندر Mr. G. Alexander[2]، مثلت الدور المحوري للمحكمة في الإشراف على صحة تطبيق القواعد الموضوعية وإجرائية[3].

اختير ان يكون عضواً في ديوان التفسير الخاص للمدة (1926-1944)[4]، وايضاً اختير عضواً في المحكمة العليا للمدة (1932-1942)[5]، ونظراً

(1) ومن هؤلاء الخريجين الذين درسوا على يده، علي مظفر حافظ، عبود الشالجي، سعد صالح، صالح جبر، احمد زكي الخياط وغيرهم. للمزيد ينظر: تغريد عباس رشيد السعدي، المصدر السابق، ص41.

(2) اما الأعضاء الخمسة وهم انطوان شماس وحسن رضا، وصالح الباجه جي، وعبد العزيز المطير. للمزيد ينظر: عبد الحسين الرفيعي، دور النخبة القانونية في تأسيس الدولة العراقية، دار الرافدين، بيروت، ٢٠٠٥، ص39.

(3) لمى فائق عبد الستار السامرائي، المحكمة التمييز العراق المدنية ١٩٥٨- ١٩٦٨ تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن الرشد)، جامعة بغداد، ٢٠٢٢، ص21-20.

(4) ديوان التفسير الخاص: شكل هذا الديوان في 27/ كانون الأول/ 1926 استناداً الى المادة (84) من القانون الأساسي العراقي برئاسة رئيس محكمة التمييز ألكسندر ونائباً له وثلاثة أعضاء من كبار ضباط الجيش وثلاثة أعضاء من كبار موظفي الإدارة لتفسير النصوص القانونية بما يتفق مع إرادة مصدره دون أدني مساس به، صلاح عبد الهادي حليحل الجبوري، تاريخ القضاء في العراق 1921-1958، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2003، ص165.

(5) المحكمة العليا: شكلت هذه المحكمة لغرض محاكمة الوزراء وأعضاء مجلس الامة المتهمين بجرائم سياسية او جرائم تتعلق بوظائفهم العامة وتدقيق القوانين المخالفة للقانون الأساسي العراقي استناداً الى المادة (81) و (82) من الدستور العراقي، ضمت ثمانية أعضاء أربعة من مجلس الاعيان وأربعة من حكام محكمة التمييز وتنعقد برئاسة مجلس الاعيان، صلاح عبد الهادي حليحل الجبوري، تاريخ القضاء في العراق

لجهوده وخدماته في القضاء والتدريس منحه الملك فيصل الأول[1]، وسام الرافدين من الدرجة الرابعة[2].

احيل على التقاعد عام 1946 بعد ان قدم ارثاً حضارياً علمياً تمثل بمؤلفاته القانونية[3]، التي اعتمد عليها طلبة العلم وطلاب كلية الحقوق الى جانب ذلك تفرغ الى كتابة مذكراته الشخصية التي حوت عبارة (يهودي حياته فقه الشرائع ومماته تربة العراق)، اثباتاً تاريخياً هاماً سجل فيه خلاصة حياته إزاء مختلف المواقف والتطورات مؤكداً حبه لوطنه ولمهنته وتوفي في 25/ تموز/ 1960 في بغداد عن عمر ناهز ثلاثة وثمانون عاماً[4].

الخاتمة

أبرزت الطائفة اليهودية في العراق شخصيات كان لها دور دو مساس حقيقي مرتبط مع بقية أفراد المجتمع الذي رعاهم ومهد لهم سبل العلم ليرتشفوا العلم والخبرة جنباً إلى جنب مع بقية الطوائف في المجتمع العراقي، لذا عُد اليهود أنفسهم جزءاً من المجتمع العراقي تربطهم به صلات قوية بالبلاد ويعود ذلك إلى أقدم وجود لهم في العراق.

كان داود سمره شخصاً ذكياً، استطاع أن يشق طريقه بنجاح وسط ظروف معقدة ومتباينة، إذ برزت علامات الطموح عليه منذ بدايات حياته العلمية، وقد أثرت عليه دراسته وتنقله إلى إسطنبول لدراسة الحقوق، ووفاة والده أثناء ذلك التي أثرت عليه نفسياً، رغم ذلك تجاوز كل الظروف مكملاً تحقيق خرج منها شخصاً معتزاً بنفسه.

إن دراسة الشخصيات مهما كانت او تنوعت مهنتها تعد من الأمور الصعبة التي يتناولها الباحثون وعلى الرغم من أن شخصية داود سمره كانت واضحة، إلا أنه الاجتهادات كانت مماثلة في تقويم هذه الشخصية، إذ اظهرت هذه الدراسة إن حياته الوظيفية بدأت عام 1905، بتقلده مختلف المناصب القضائية وعمل مع الإدارة البريطانية في مجال اختصاصهِ محاولاً قدر جهدهِ خدمة وطنهِ.

افتخر داود سمره بطائفته وهويته باعتماد الادارة البريطانية عليه في تنظيم الإدارة والمؤسسات القضائية بعد انتهاء عمليات الاحتلال البريطاني باعتبارهِ من أبرز الذين عملوا في مجال القضاء ضمن الطائفة اليهودية.

أطلق عنان قلمه، فقد كان عطاؤه ثراً وقدم للمكتبة التاريخية والقانونية مؤلفات تناولت

1958-1921، ص 196.

(1) الملك فيصل بن الحسين: ولد في مدينة الطائف عام 1883، في السابعة من عمره تلقى دروساً في قواعد اللغة العربية والتركية، وفي عام 1893 سافر إلى اسطنبول، عاد إلى العراق 1908 وكان قد بلغ الخامسة والعشرين من عمره، في آذار 1915 سافر فيصل إلى دمشق، أصبح عضو في جمعية العربية الفتاة، وعلى أثر ثورة العشرين كان لبريطانيا رغبة في إقامة حكومة ملكية عراقية، تم اختياره لهن المنصب، وأصبح ملكاً على عرش العراق في 23 آب 1921. توفي في 8 أيلول 1933. للمزيد ينظر: علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول حياتهُ ودورهُ السياسي، في الثورة العربية وسورية والعراق 1883 - 1933، مكتبة الخلود، بغداد، 1990.

(2) داود سمره، المصدر السابق، ص96.

(3) مؤلفاته القانونية: شرح قانون أصول المحاكمات الحقوقية وما يتعلق به من الأنظمة والبيانات، شرح قانون حكام الصلح المؤقت وما يتعلق من الأنظمة والبيانات، شرح قانون الاجراء.

(4) حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج2، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1996، ص291.

مذكراته الشخصية والقانونية التي أصبحت مصادر مهمة لطلبة القانون يغترفون منها.

يُعد كتاب مذكرات بعنوان (مذكرات داود سمره يهودي حياته فقه الشرائع ومماته تربة العراق) إثباتاً تاريخياً هاماً، سجل فيه داود سمره خلاصة حياته إزاء مختلف المواقف والتطورات مؤكدا حبه لوطنهِ ولمهنتهِ.

المصادر

اولاً: الوثائق الغير منشورة

- د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات الانتداب البريطاني/ الإرادة الملكية المركزية، عنوان الملف: التقارير السنوية عن الإدارة المدنية والعدلية، رقم الملف: 3/ 439، عام1919.
- د.ك.و، كبار موظفي لدولة، سجل الحكومة العراقية،1922.
- د.ك.و. وزارة العدل، جدول كبار موظفي الدولة، 1925.
- د.ك.و، وزارة العدل، جدول كبار موظفي الدولة، 1943.

ثانياً: المذكرات الشخصية

- داود سمره، مذكرات داود سمره، دار ميزوبوتاميا، 2012.

ثالثاً: الرسائل والإطاريح الجامعية

- احمد عادل عبد الرضا علي العكيلي، أنور شاؤول ودوره الفكري في العراق حتى عام 1971 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2016.
- تغريد عباس رشيد السعدي، كلية الحقوق العراقية (1908-1958)، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد.
- جلاوي سلطان عبطان الخزاعي، محكمة التمييز العراق المدنية (1925-1958)، دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ التراث العلمي للدراسات العليا جامعة الدول العربية، 2013.
- حسام كريم الجبوري، وزارة العدل العراقية دراسة في هيكليتها الإدارية ومهامها القضائية (1958 - 1968)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية العلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2022.
- صلاح عبد الهادي حليحل الجبوري، تاريخ القضاء في العراق 1921-1958، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2003.
- لمى فائق عبد الستار السامرائي، المحكمة التمييز العراق المدنية 1958- 1968 تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن الرشد)، جامعة بغداد، 2022.
- منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1995.

رابعاً: الكتب العربية

- احمد مجيد الحسن، تاريخ نقابة المحامين العراقيين (1933-2020)، ط2، 2021.
- ازهار عبد علي الربيعي، النخبة اليهودية في العراق والهوية العراقية (1920-1952)، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2016.
- أنور شاؤول، قصة حياتي في وادي الرافدين، د.ط، منشورات رابطة الجامعين اليهود النازحين من العراق في إسرائيل، القدس، 1980.

– جمال بابان، أصول أسماء المدن والمواقع العراقية، ج1، ط2، دار الثقافة والنشر الكردية، بغداد، 2013.

– خولة طالب لفتة، سليمان فيضي ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في العراق 1885– 1951 ط1، مطبعة الاديب البغدادية، بغداد، 2003.

– رجاء عبد الحميد عرابي، سفراء التاريخ اليهودي، ط1، دمشق للنشر والتوزيع، 2004.

صلاح عبد الهادي حليحل الجبوري، تاريخ القضاء في العراق في عهد الاحتلال البريطاني 1914–1921، دار الشؤون الثقافية العامة، 2021.

– عبد الحسين الرفيعي، دور النخبة القانونية في تأسيس الدولة العراقية، دار الرافدين، بيروت، 2005.

– عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني (1638–1917)، دار الرافدين، 2017.

– عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني (1921–1932)، دار الرافدين، 2024.

– علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول حياتهُ ودورهُ السياسي، في الثورة العربية وسورية والعراق 1883 – 1933، مكتبة الخلود، بغداد، 1990.

– علي كامل حمزة السرحان، خانات الحلة في العهد الملكي، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل، 2011.

– فاتن محي محسن، مير بصري سيرة وتراث، ط1، دار ميزبوتاميا، المتنبي، 2016.

– لفته عبد النبي الخزرجي، يهود العراق ودورهم في استعادة الأرث الحضاري لوادي الرافدين، دار الفرات للثقافة والإعلام، بابل، 2018.

– محمود خالص، ذاكرة الورق في ستون عاماً من تاريخ العراق الحديث في يوميات محمود خالص، ت: وليد محمود خالص، ج1، ط1، دار الفارس، بيروت، 2010.

– نادية ياسين عبد، الاتحاديون دراسة تاريخية في جذورهم الاجتماعية وطروحاتهم الفكرية أواخر القرن التاسع عشر، بغداد، 2014.

– وليد عبود محمد، النخبة العراقية واليابان، طه الهاشمي أنموذجاً، العراق واليابان في التاريخ الحديث التقليد والحداثة، بغداد، مؤسسة مصر، 2010.

– يوسف غنيمة، نزهة المشتاق في تاريخ اليهود والعراق، ط٤، دار الوراق، بيروت، 2009.

خامساً: البحوث والدراسات المنشورة

– سلمان شينه، حوادث الاسبوع في سبيل الزواج (والشروع في العمل)، مجلة المصباح، العدد 24، 18 ايلول 1924.

– صلاح عبد الهادي وسعيد شخير، النظام القضائي والمؤسسات القضائية في العراق دراسة في تقرير بريطاني منذ احتلال بغداد حتى 31 كانون الأول 1917، مجلة الأستاذ، العدد 55، 2005.

– فاضل جاسم منصور الخزعلي، مجلس المبعوثان العثماني واهم نواب العراق المشاركين فيه (1876–1914)، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، العدد72، كانون الأول 2019.

– مجيد حميد موسم اللامي، سؤدد عبد الحسن سبتي الربيعي، المدارس الجعفرية في بغداد التأسيس والتطور من عام (1908 – 1958)، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد 2، ج 1.

سادساً: الموسوعات

- حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج1، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1995.

- حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج2، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1996.

- خالد احمد الجواد، موسوعة اعلام ساسة العراق الملكي من 1920 الى 1958، ج2، ط1، بغداد، 2013.

- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج5، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 1999.

- مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، ط1، دار الحكمة، لندن، 2004.

- مير بصري، اعلام اليهود في العراق الحديث، ط1، دار الوراق، لندن، 2006.

- نبيل عبد الأمير الربيعي، معجم اعلام اليهود في العراق (721 ق.م-1974)، ج1، د.ط، دار الفرات للثقافة والاعلام، بابل، 2017.

سابعاً: الجرائد والصحف العراقية

- الأوقات البصرية، العدد 271، تشرين الثاني 1919.

- الحوار المتمدن، العدد 2496، 15 كانون الأول 2008؛ الحوار المتمدن، العدد 2878، 4 كانون الثاني 2010.

- القضاء، العدد 32، أيلول/ 2017.

- الوقائع العراقية، العدد7، 26، كانون الأول 1922؛ الوقائع العراقية، العدد34، 3 اذار 1923.